عجز الميزانية في الدولة العثمانية: الأسباب والحلول

Budget Deficit in Ottoman Empire: Causes and Solutions

أ.د/ قاسم محمد الحموري/ قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة اليرموك/الاردن

أ/معاذ محمد عابدين/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية جامعة اليرموك/ الاردن.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العجز المالي الذي عانت منه الميزانية العثمانية، من حيث أسباب هذا العجز، والطرق التي لجأت إليها الدولة لتغطيته. ومن أجل ذلك تطرقت إلى بيان ماهية الميزانية التي كانت تقوم بإعدادها الدولة العثمانية، وعددت أهم بنود تلك الميزانية في جانب الإيرادات والنفقات، ثم تكلمت عن عجز الميزانية وبداية ظهوره في الدولة العثمانية، ثم بينت أهم الأسباب التي أحدثت هذا العجز، والوسائل التي حاولت الدولة من خلالها تخفيف العجز. وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لواحدة من أهم المشكلات التي تؤرق السلطات المالية في أي دولة، وهي مشكلة زيادة النفقات على الواردات التي سميت بـ(عجز الميزانية)، إضافة إلى تعلقها بتاريخ دولة كانت الشريعة الإسلامية مصدر دستورها وقوانينها، مما يفيد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وتاريخه في تلمس معالم هذه المشكلة في نظام إسلامي.

ABSTRACT

This study aims to shed light on the budget deficit which the Ottoman Empire suffered from: its causes and what the state did to cover it. To achieve this, the study defines the Ottoman Budget, and shows its categories in both sides: revenues and expenditures. Moreover, it talks about budget deficit in Ottoman Empire, when it first appeared on and when it became chronic, then it explains the reasons behind that, and shows the ways the state used to reduce the deficit.

The importance of this study comes from discussing one of the most important problems that a fiscal authority faces, which is the budget deficit, besides dealing with one of the greatest islamic states in the history, which is the Ottoman Empire.

المقدمة

كانت الدولة العثمانية بداية أمرها إمارة تابعة للسلاجقة في الشمال الغربي للأناضول، ثم استقلت عنها بعد الاجتياح المغولي للمشرق الإسلامي (698هـ/1299م) وأخذت بالتوسع شرقًا وغربًا حتى شمل حكمها الأناضول والبلقان (شرق أوروبا) والعراق والشام وأجزاء واسعة من الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، ثم أخذت منذ أواخر القرن السابع عشر (1110هـ/1699م) تفقد أراضيها شيئًا فشيئًا حتى انحلت بعد الحرب العالمية الأولى وقامت على ما بقي من أراضيها الجمهورية التركية عام (1342هـ/ 1923م). وقد أنشأ العثمانيون لضبط شؤون دولتهم المالية الواسعة نظامًا معقدًا، كان من أهم وظائفه تسجيل إيرادات الدولة ونفقاتها وقيدهما في دفاتر مخصوصة أطلق عليها المؤرخون العثمانيون اسم (الميزانية).

وهذه الدراسة تهدف إلى بيان العجز المالي الذي عانت منه هذه الميزانية، من حيث أسباب هذا العجز، والطرق التي لجأت الدولة إليها لتغطيته.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لواحدة من أهم المشكلات التي تؤرق السلطات المالية في أي دولة، وهي مشكلة زيادة النفقات على الواردات التي سميت ب(عجز الميزانية)، إضافة إلى تعلقها بتاريخ دولة كانت الشريعة الإسلامية مصدر دستورها وقوانينها، مما يفيد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي وتاريخه في تلمس معالم هذه المشكلة في نظام إسلامي.

1- الميزانية العثمانية وبنودها:

1-1 تعريف الميزانية العثمانية:

تطلق الميزانية (Budget) في علم المالية على: «التقدير التفصيلي للإيرادات والنفقات العامة لفترة مقبلة من الزمن غالبًا ما تكون سنة"، فالميزانية هي تقدير لأمر لم يتحقق بعد، أما "بيان الإيرادات والنفقات العامة التي حصلت بالفعل في فترة سابقة من الزمن» فيسمى الحساب الختامي [(1)].

لم يكن لدى الدولة العثمانية ميزانية بالمعنى المتقدم إلا أواخر القرن التاسع عشر، وما سماه المؤرخون العثمانيون (ميزانية) هو في الحقيقة حساب ختامي للإيرادات والنفقات التي تحققت بالفعل في مدة سابقة. ولكن هذا لا يعني أن عملية تقدير الإيرادات والنفقات كانت عشوائية قبل ذلك، فقد كانت الدولة تسترشد بالتنظيمات المالية الموجودة في البلدان قبل فتحها، إضافة إلى قيامها بعملية مسح لموارد تلك البلاد بعد فتحها، وإحصاء المكلفين بالضرائب، فيما يعرف بعملية (التحرير)، وتجعل الأرقام المتحصلة في هذه العملية مرجعًا تعتمده في

السنوات القادمة، وتكرر هذه العملية كل ثلاثين سنة، أو عند تولي سلطان جديد للعرش، أو حدوث تغيرات ملحوظة في أعداد السكان ومصادر الدخل [2].

2-1 بنود الميزانية العثمانية:

لم تكن تظهر جميع الإيرادات والنفقات العامة في الميزانية العثمانية، وإنما كان يظهر فيها ما يدخل خزينة الدولة وما يخرج منها فقط، أو ما يفترض أنه دخلها وخرج منها وهو ما يجبى ويصرف باسمها في الولايات (المحسوب)، أما إيرادات الإقطاعات التي يتصرف فيها التيماريون ونفقاتها فلا تظهر في الميزانية فهي (دخل ومصروف متكافئ)، وكذلك الموارد المخصصة لتمويل الأوقاف العامة [3].

1-2-1 أهم الإيرادات العامة:

1- الجزية: وهي ضريبة سنوية نقدية تفرض على رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين، مع إعفاء الأطفال والنساء والعاجزين والرهبان، وقد ألغيت (الجزية) بموجب منشور الإصلاحات الصادر عام (1272هـ/1856م) واستبدلت بها ضريبة (البدل العسكري)، التي يدفعها غير المسلمين لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية [4]. وقد شكلت الجزية مصدرًا مهمًا لإيرادات خزينة الدولة، حيث تراوحت نسبتها بين (23% - 48%) من الإيراد الكلي للخزينة [5].

2- العوارض الديوانية: هي الضرائب التي تفرضها الدولة في أوقات الطوارئ والأزمات، كالحروب والكوارث الطبيعية، وسميت (عوارض) لأنها كانت تفرض لسبب عارض أي طارئ غير اعتيادي، ولكنها أصبحت مع تزايد نفقات الحروب في القرن السابع عشر ضرائب اعتيادية تؤخذ سنويًا، وألغيت هذه الضرائب في القرن التاسع عشر في حقبة التنظيمات [6]. وقد تنوعت أشكال (العوارض) ما بين

الأعيان والخدمات والنقود، ولم يكن يسجل في الميزانية إلا الضريبة النقدية، أما الضريبة العينية والخدمات فلا، لذلك فإن أرقام الميزانية لا تمثل إلا جزءًا من القيمة الفعلية لهذه الضريبة. وقد شكلت ضريبة العوارض ما يقارب (9-20%) من الإيراد الكلي للخزينة المركزية [7].

3- المقاطعة: وهي تطلق على أي مصدر للدخل مملوك للدولة، وسميت مقاطعة لأنها تمثل جزءًا (قطعة) من موارد الدولة، حيث كانت الدولة العثمانية تقسم مواردها إلى قطع وأجزاء سمي كل جزء (مقاطعة). ومن أمثلة المقاطعة: الأراضي الزراعية والمناجم ودور الضرب ومشاغل الحرير المملوكة للدولة، ومعظم الضرائب والرسوم المفروضة على الأنشطة الزراعية والحرفية والتجارية [8]. وقد شكلت إيرادات المقاطعات نحو (24-57%) من إجمالي إيراد الخزينة المركزية[9].

1-2-2 أهم الإيردات العامة:

شكلت المواجب (أو العُلوفات) الجزء الأكبر من نفقات الخزينة العثمانية، حيث تراوحت بين (45-70%) من مجموع النفقات[10]. والعلوفات هي: الأجور والرواتب التي تدفعها الخزينة نقدًا لفيالق القوات المسلحة المركزية (القابي قولو Kapıkulu)، وقوات الأسطول العثماني، ولرجال الدولة والمسؤولين الإداريين، وللعاملين في القصر السلطاني من خدم وطباخين وحرفيين وغيرهم. كانت العلوفات تدفع لمستحقيها كل ثلاثة شهور قمرية (أي على 4 أقساط سنويًا). وقد شكلت العلوفات الجزء الأكبر من نفقات الخزينة[11].

2- عجز الميزانية في الدولة العثمانية:

عجز الميزانية (Budget Deficit) هو زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة العادية، وقد اختلفت أنظار الاقتصاديين في تقويمه تبعًا لعدة اعتبارات[12]، ومهما يكن من أمر ذلك الاختلاف فإن الذي يهم هنا نظرة الدولة العثمانية إليه، التي كانت تراه فيه علّةً خطيرة تصيب الميزانية، فالميزانية السليمة في نظرها هي تلك التي تحقق فائضًا[13]. كان حدوث العجز في الميزانية العثمانية أمرًا نادرًا حتى أواخر القرن السادس عشر، وإذا حدث فإنه يكون عجزًا طفيفًا[14]، وفي عهد مراد الثالث وتحديدًا سنة (1000هـ/1592م) ظهر لأول مرة عجز حاد في الميزانية، ثم أصبح بعد ذلك سمة عامة للميزانيات العثمانية حتى انهيار الدولة[15].

2-1 أسباب العجز في الميزانية العثمانية:

يحصل العجز في الميزانية بسبب تراجع في الإيرادات أو زيادة في النفقات، وقد عانت الخزينة العثمانية من كلا الأمرين منذ أواخر القرن السادس عشر، على النحو التالي:

1- خروج كثير من البلاد عن السيطرة العثمانية منذ القرن السابع عشر، إما بسبب حرب خاسرة مع عدو خارجي كالنمسا وروسيا، أو بسبب حركة تمرد داخلية تنتهي بالانفصال عن الدولة كما حدث مع معظم الدويلات في منطقة البلقان، وهذا الأمر أدى إلى ضياع كثير من الموارد، فتلك البلاد كانت من أخصب المناطق الزراعية في الدولة العثمانية، وإيراداتها الضريبية كانت كبيرة جدًا، إضافة إلى غناها بمناجم الذهب والفضة اللازمين لسك العملات، والمعادن الأخرى اللازمة لأجل صناعة الأسلحة والمدافع كالحديد والنحاس[16].

2- تبدل طرق التجارة منذ القرن السادس عشر نتيجة الكشوف الجغرافية الأوروبية، مثل اكتشاف القارة الأميركية، ورأس الرجاء الصالح، ضيع على الدولة العثمانية مبالغ ضخمة من الرسوم الجمركية التي كانت تأخذها مقابل مرور البضائع التجارية عبر أراضيها(17).

3- فساد نظام (الالتزام) في جباية الضرائب ضيع على الدولة كثيرًا من إيراداتها، حيث أُرهِقت مصادر الدخل بالرسوم الضرائب، على وجه دفع كثيرًا من الفلاحين إلى ترك أراضيهم والهرب من القرى إلى المدن، فذَوَت مصادرُ الدخل وتراجعت مساحات الأراضي المزروعة، وانخفضت تبعًا لذلك حصيلة الضرائب. ولم يفلح تطبيق نظام (المالكانه) في القرن الثامن عشر في تلافي هذه المشكلة، بل زاد من هدر الموارد حين تحايل أصحاب المالكانات بشتى السبل لمنع رجوع المالكانه إلى الدولة بعد وفاتهم، مثل وقفها وقفًا ذريًا على أنفسهم ثم أولادهم من بعدهم، أو القيام ببيعها قبل الوفاة إلى الورثة. وقد قدرت نسبة ما تحصل عليه الدولة من مواردها في القرن الثامن عشر بثلث العوائد التي يفترض أن تحصل عليها(18).

4- الإصلاحات التي شرعت الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر بإجرائها في مختلف مؤسسات الدولة العسكرية والإدارية والمالية والقضائية والتعليمية، تضمنت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة المؤسسات القديمة، وإنشاء جيش نظامي حديث، واستقدام الخبراء والمستشارين الأجانب، وتدريب الموظفين على الأساليب الجديدة، وإنشاء المباني والأجهزة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات، ودفع رواتب الموظفين العاملين في تلك المؤسسات، وغير ذلك.. وقد شكلت نفقات الإصلاح عبئًا ثقيلاً على الخزينة المركزية حيث زادت مصروفاتها بنحو 300%، وكان للإصلاح العسكري

النصيب الأكبر من هذه النفقات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ حيث شكل نصف نفقات الخزينة تقريبًا[19].

5- النفقات العسكرية الباهظة التي تحملتها الخزينة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، وتشمل رواتب الجيش النظامي، وإعداد الحملات العسكرية وتموينها بالذخائر والطعام ونقلها إلى جبهات القتال، والصناعات العسكرية مثل صناعة المدافع والبنادق والسفن، والنفقات الدفاعية مثل إنشاء القلاع والحصون على الحدود، والتعويضات والغرامات الحربية في حال الخسارة[20].

لم تكن الحروب أمرًا جديدًا على الدولة العثمانية، إلا أن حروب هذه الحقبة اختلفت عن السابق بثلاثة أمور أساسية: طولها وتتابعها بعد أن كانت موسمية قصيرة تنتهي بمعركة حاسمة، وانتهاء كثير منها لغير صالح الدولة العثمانية بعد أن كانت تنتهي بنصر مظفر، وتعاظم دور الخزينة المركزية في الإنفاق العسكري بعد أن كان معظمه ملقى على كاهل أصحاب الإقطاع العسكريين (التيمار) [21].

كان الجيش العثماني قبل القرن السادس عشر يتشكل في معظمه من الفرق العسكرية غير النظامية التي تشارك وقت الحرب فقط، وهم فرسان الأقاليم (السباهية Sipahi) ومن يتبعهم من المقاتلين (الجبلو Cebelü)، وهؤلاء تكاليفهم لا تتحملها الخزينة المركزية وإنما أصحاب الإقطاعات (الزعامة والتيمار)، ولكن بعد ذلك – نتيجة تغير طرق القتال وشيوع استخدام البنادق والمدافع – زاد الاعتماد على الجيش النظامي، وبالأخص فرقة مشاة الانكشارية المسلحين بالبنادق، وهؤلاء نفقاتهم تتحملها الخزينة المركزية، وهي تشمل: العلوفات (الرواتب)، والملبس، والمؤونة خلال الحملة العسكرية، وعلاوات اعتلاء العرش (بخشيش الجلوس cülus bahşişi) [22].

اضطرت الدولة العثمانية إلى القتال على أكثر من جبهة في وقت واحد، وأحيانًا ضد حلف من الدول الأوروبية، فقد جهزت عشرات الحملات العسكرية منذ أواخر القرن السادس عشر لقتال الصفويين والهابسبورغ والروس، كما وقعت عدة مواجهات بينها وبين فرنسا، وشاركت في الحرب العالمية الأولى ضد قوات التحالف[23]. وقد عانت الدولة العثمانية من الخسارة في كثير من مواجهاتها خصوصًا ضد روسيا، وألزمت بدفع غرامات حربية باهظة لها، ففي معاهدة (قينارجه الصغرى Küçük Kaynarca) سنة (1774م) ألزمت بدفع (7.5 مليون) قرش خلال ثلاث سنوات، ثم في معاهدة (أدرنه Edirne) سنة (1829م) اشترط عليها أن تدفع (400 مليون) قرش وهو مبلغ يعادل ضعف إيرادات الدولة السنوية، ثم في سنة (1878م) فرض على الدولة العثمانية بموجب قرارات (مؤتمر برلين) أن تدفع لروسيا (800 مليون) فرنك فرنسي، بمعدل (35 مليون) قرش سنويًا، وقد استمرت هذه الغرامة الحربية عبئًا على الخزينة العثمانية حتى عام (1909م) [24].

6- السنة المالية المزدوجة التي كانت تستعملها الدولة العثمانية في ميزانيتها؛ حيث كانت الإيرادات تجبى وفق السنة الشمسية (التي تبدأ بـ21 آذار)، بينما تخرج النفقات وفق السنة القمرية (التي تبدأ بالمحرم)، ومعلوم أن السنة القمرية تقل عن السنة الشمسية بـ(11) يومًا، فظهر نتيجة لهذا التفاوت الزمني بين الإيرادات والنفقات سنة إضافية من النفقات كل (32) سنة، تسمى هذا السنة الكبيسة (سويش Sıvış) أي السنة الضائعة التي يُقدَّر عدم وجودها، فكل (33) سنة من النفقات يقابلها (32) سنة من الإيرادات. ولما كانت رواتب الجند (وهي القسم الأكبر من الميزانية) تدفع على أربعة أقساط كل سنة، فقد كانت الدولة تدفع لهم

قسطًا زائدًا في نهاية كل ثمانية سنين، وأربع أقساط زائدة كل (32) سنة. وقد سببت هذه السنة الزائدة أزمات مالية دورية للخزينة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر[25].

المطلب الثاني: أساليب تغطية العجز في الميزانية العثمانية:

اتخذت الدولة العثمانية عدة وسائل لتغطية العجز في ميزانيتها، لكنها لم تستطع حل هذه المشكلة بشكل تام، وإن تمكنت من تخفيف حدة العجز أحيانًا. ومن تلك الأساليب ما يلي:

1- القيام بفتوحات جديدة والاستيلاء على موارد البلاد المفتوحة، فقد خفف فتح بلاد الشام ومصر في عهد السلطان سليم الأول من الضائقة المالية التي كانت تعانيها الدولة، وكذلك فتح بغداد عام (1637م)، ومن ذلك أيضًا حملة فيينا الثانية (1683م) لكنها انتهت بهزيمة العثمانيين، وضاعفت من حدة الأزمة المالية، وأثبتت عدم جدوى الاعتماد على السياسة التوسعية لحل المشاكل المالية[26].

2- مصادرة أموال رجال الدولة وقادة الجند، حيث كانت خزينة الدولة تضع يدها على تركاتهم (سميت المخلفات) بعد موتهم، خصوصًا النقود والجواهر؛ ذلك أن معظم هؤلاء هم مماليك للدولة (قابي قولو) ولكنهم ارتقوا في المراتب العسكرية والإدارية، ومن المقرر في الشريعة أن العبد وما يحوزه من أموال ملك لسيده وهو في هذه الحالة الدولة، فهذه العملية في الحقيقة ليست مصادرة وإنما سميت كذلك بحسب صورتها. لكن عملية المصادرة تعدت هؤلاء المماليك إلى الرعايا الأحرار، حيث كانت تصادر أموالهم عقوبة لهم عند ارتكاب بعض الجرائم، وكانت في كثير منها ظلمًا وعدوانًا. ومن أمثلة المصادرة: مصادرة أموال الصدر الأعظم (قرة

مصطفى باشا) الذي أعدم بعد فشل حملة فيينا الثانية (1683م) التي بلغت حوالي 225 مليون آقجه، ومصادرة أموال شيخ الإسلام (فيض الله أفندي) الذي قتله الانكشارية في تمردهم عام (1703م) التي بلغت حوالي 50 مليون آقجه[27].

3- تأخير دفع رواتب الجند وعلوفاتهم، وقد كانت تدفع على أربعة أقساط كل سنة، كل ثلاثة شهور قمرية قسط: محرم صفر ربيع الأول (مصر)، ربيع الثاني جمادى الأولى جمادى الثانية (رجج)، رجب شعبان رمضان (رشن)، شوال ذو القعدة ذو الحجة (لذذ)، كما كانت الدولة تدفع لهم قسطًا زائدًا في نهاية كل ثمانية سنين، بسبب الفرق بين سنة الإيراد وسنة المصروف. كانت الدولة تماطل الجند في دفع علوفاتهم، لحين حصول الإيرادات، وقد تصل الرواتب المتأخرة إلى قسطين وثلاثة وأحيانًا إلى أربعة أقساط، وعندها كان الجند يثورون ويتمردون ويفسدون في الأرض[28].

4- الزيادة في مقادير بعض الضرائب؛ فمثلاً كانت تؤخذ زيادة في الجزية تحت اسم (زيادة الجلوس)، وقد تُحصَّل بعض الضرائب قبل أوانها، أو تؤخذ مرتين في السنة الواحدة. كما استحدثت الدولة ضرائب إضافية تحت مسميات عدة هي ضرائب (العوارض) بأنواعها المختلفة: (بدل النزول)، و(آقجه العوارض)، و(إمدادية سفرية)، و(إمدادية حضرية)، و(إعانة جهادية)، وغير ذلك[29].

5- تحويل جزء من عوائد الأوقاف السلطانية[30] إلى خزينة الدولة، فقد جرت العادة أن تحول الفوائض السنوية في ميزانية كثير من هذه الاوقاف إلى الخزينة، كما لجأت الدولة أحيانًا إلى استقطاع مبالغ كبيرة من عوائد تلك الأوقاف لتمويل الحملات العسكرية، ومثال ذلك: طلب الخزينة المركزية من العديد من تلك الأوقاف، أثناء الحرب مع الحلف المقدس (84-1699م)، أن تقوم بتحويل المبالغ

المخصصة لسداد رواتب موظفي الوقف إلى خزينة الدولة لأجل تمويل نفقات الحرب(31).

6- زيادة حصة الخزينة المركزية من الضرائب، وذلك باستخدام طرق الجباية التي تحول حصيلة الضرائب إلى الخزينة بدل الإقطاعي؛ فمنذ القرن السادس عشر أخذت الدولة تحل أسلوب (الالتزام) في جباية الضرائب محل (الإقطاع)، ثم شاع نظام (المالكانه) في القرن الثامن عشر، ثم في القرن التاسع عشر حاولت الدولة تعميم أسلوب (الأمانة) في تحصيل أموال الدولة(32).

7- اللجوء إلى غِش العملة المعدنية (Debasement)؛ أي تخفيض محتواها من الذهب أو الفضة، فتنخفض القيمة الحقيقة (Intrinsic Value) للعملة مع ثبات قيمتها الاسمية (Face Value)، ويصبح بإمكان الدولة سك مقدار أكبر من النقود من كمية المعدن نفسها، وتسديد التزاماتها المعرَّفة بالقيمة الاسمية للعملة، كرواتب الجند والإداريين، وأثمان المؤن المسعرَّة من قبل الدولة(33). وقد لجأت الدولة العثمانية إلى هذه الطريقة في ثلاث حقب متباعدة: خلال (1444-1481م) حيث انخفضت الفضة في (الآقجه akçe) بنسبة 30%، وخلال (1585-1650م) انخفضت بنسبة 44%، و(1788-1840م) انخفضت الفضة في (القرش gurûş) بنسبة 85%، ويلاحظ أن هذه الحقب كانت ملأى بالحروب، وبالإصلاحات الهيكلية، وهي تتطلب تمويلاً ضخمًا كما تقدم(34).. وقد تسبب غش العملة رغم توفيره تمويلاً كبيرًا للخزينة، بحدوث موجات تضخمية كبيرة، كما شجع عمليات التزوير، وتسبب باضطرابات واسعة قام بها الجند احتجاجًا على انخفاض قيمة رواتبهم(35).

8- الاقتراض الداخلي: وقد اتخذ عدة صور؛ كالاقتراض من كبار الصرّافين والتجار ورجال الدولة ومن الأوقاف، وهذا القرض قد يكون قرضًا عاديًا طواعية، وقد يكون قسريًا كأن تصادر الدولة أموال أحد رجال الدولة وتعطيه سندات بقيمتها، أو تأمره بتحمل جزء من التكاليف العسكرية مقابل منحه إذنًا بجباية بعض الضرائب، أو تأخذ جزءًا من عائد الوقف مقابل سندات بذلك(36). وبرز صيارفة إسطنبول – وكان معظمهم من اليهود والأرمن واليونان – في إقراض الحكومة العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر، وشكلوا نقابة مقرها ضاحية (غلطة Galata) في العاصمة إسطنبول، فصاروا ينسبون إليها (مصرفيو غلطة Galata bankers)، وفي القرن التاسع عشر أنشأوا العديد من المصارف التي قامت بدور الوسيط المالي للحكومة في الأسواق المالية الأوروبية، كما لجأت إليهم الحكومة لإقراضها أثناء الحرب مع روسيا (1878م) بعد فشلها في الحصول على قرض خارجي(37).

ومن صور الاقتراض الداخلي أيضًا: أخذ قرض من الخزينة الداخلية (السلطانية)، فقد جرت العادة أن تقوم الخزينة السلطانية بإقراض خزينة الدولة في أوقات العجز المالي، على نحو يشبه عمل البنوك المركزية في عصرنا الحاضر، وقد أدى توالي عمليات الاقتراض من الخزينة الداخلية أواخر القرن السابع عشر مع عدم رد هذه القروض إلى نفاد هذه الخزينة (38)، فاستحدثت الدولة بسبب ضغوط الحرب المالية عام (1106هـ/ 1695م) نظام (المالكانه) حيث قامت بإجارة موارد الدخل المملوكة لها (المقاطعة) مدى الحياة، لمن يعرض أعلى مبلغ مقابلها، وأخذت منه (معجّلة) تساوي ضعفين إلى عشرة أضعاف الدخل السنوي للمقاطعة، فكأنها استدانت منه هذا المبلغ مقابل تخويله حق استغلال (المقاطعة) وأخذ الفائض من إيرادها، وقد استطاعت الدولة خلال ثمانين عامًا من تطبيق هذا النظام أن تضاعف

إيراداتها أربعة عشر ضعفًا (1400%)، رغم ما داخل هذا النظام من الفساد الإداري والمالي[39]. ولما دخلت هذا النظام أسباب الفساد لجأت الدولة عام (1189هـ/1775م) إلى نظام (الأسهام Esham) حيث تقوم بواسطة موظفيها بإدارة مصادر الدخل، وتقدر صافي الربح السنوي ثم تقسمه على أسهم، وتعرضها للبيع بخمسة أو ستة أضعاف القيمة، مقابل ضمان حصول المشتري على قيمة السهم سنويًا مدى الحياة، وهذه الأسهم هي في الحقيقة سندات حكومية ربوية؛ حيث تستدين الدولة ثمن الأسهم ثم ترده على أقساط سنوية مدى حياة حامل السهم، وهذه الأقساط بعد حوالي (5-6) سنوات تتجاوز في قيمتها مقدار الدين (ثمن الأسهم). ومثال ذلك ما فعلته الحكومة في مقاطعة جمارك التبغ في إسطنبول، فقد قدرت صافي ربحها المتوقع بـ(400 ألف) قرش سنويًا، ثم قسمته على (160) سهمًا، قيمة كل سهم (2500) قرش؛ أي يخول حامله الحصول على هذا المبلغ سنويًا، وبيع كل سهم بخمسة أضعاف قيمته (12500) قرش، بحصيلة كلية تساوي مليوني قرش[40].

أتاح نظام (الأسهام) لفئة واسعة من الناس المشاركة في شراء الأسهم؛ حيث كان بإمكان ذوي الدخول المتدنية من الرعية شراء السهم خلافًا للمالكانه التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لدفع بدل الحصول عليها وتشغيلها، كما كان بإمكان غير المسلمين أيضًا المشاركة في هذا النظام[41]. وقد قلل نظام (الأسهام) من تكلفة الحصول على المال؛ ففي نظام (المالكانه) كان نحو ثلاثة أرباع إيرادات المقاطعات يذهب إلى أصحاب المالكانات وتحصل الدولة على الربع فقط، فتكون كلفة حصولها على الأموال عبر نظام المالكانه تساوي (75%)، وبفضل نظام الأسهام الذي تتولى الدولة فيه إدارة مقاطعات الدخل وتنميتها تمكنت الدولة من تقليل هذه

النسبة إلى (10-20%)[42]. وكذلك تمكنت الدولة عن طريق (الأسهام) من زيادة حجم إيرادات الخزينة، فقد ولد خلال عشر سنوات من تطبيقه حوالي (11.5 مليون) قرش، شكلت أكثر من نصف الإيرادات الكلية، ومكنت الدولة من تسديد ثلث الغرامة الحربية لروسيا[43]. إلا أن تداول هذه الأسهم من يد إلى أخرى حال دون رجوعها مرة أخرى إلى الدولة بعد وفاة المشتري الأول، ولم تفلح الوسائل التي اتبعتها الدولة لمواجهة ذلك كاستيفاء (رسم قصر اليد) بقيمة (10% من ثمن السهم) عند بيع السهم من شخص لآخر، ونتيجة لذلك تجاوزت مدفوعات (الأسهام) العوائد التي تحصلها الدولة من بيعها، وأصبحت تشكل عبئًا على الخزينة، وبذلك لم يحقق نظام الأسهام الهدف المرجو منه بشكل تام[44].

9- إصدار عملة ورقية عرفت باسم (القوائم) في المدة (1277-55هـ/40-1862م)، وهي أول عملة ورقية تصدرها الدولة العثمانية، فمع عدم وجود كميات كافية من الفضة لسك نقود جديدة، وترك أسلوب خفض عيار السكة (Debasement) لتوليد كميات إضافية من النقود، لجأت الدولة إلى إصدار نقود ورقية بفائدة محددة، سميت في البداية (قوائم الأسهم sehim kaimesi) ثم (قائمة معتبرة نقدية kaime-i mutebere-i nakdiye) أو (القوائم) اختصارًا، ويمكن إجمال خصائص هذه (القوائم) بأنها: نقود ورقية نائبة غير إلزامية وغير مغطاة وغير قابلة للتحويل، وهي في نفس الوقت سندات حكومية تدر على حاملها فائدة ثابتة. وهذه النقود فريدة من نوعها؛ فقد استخدمت أداةً للاقتراض الداخلي إضافة لوظيفتها النقدية، بل قد ينازع في كونها نقودًا على الحقيقة؛ ذلك أن قبولها لم يكن إلزاميًا، بل إنها في الأقاليم والولايات الأخرى غير العاصمة (إسطنبول) لم تكن مقبولة على الإطلاق[45].

يمكن تقسيم المدة التي ظهرت فيها (القوائم) إلى مرحلتين: الأولى (40-1852م)، حيث أصدرت الدولة على دفعات أكثر من (50 مليون) قرشًا من القوائم، لم تكن تحمل أرقامًا متسلسلة لذلك لا يعرف عددها على وجه التحديد، صدرت هذه القوائم بفئات تتراوح بين (50 - 10.000) قرش. وكانت الإصدارات الأولى بفائدة (12.5%)، انخفضت في الإصدارات بعد (1844م) إلى (6%) سنويًا، مع تعهد الدولة برد قيمتها الاسمية بعد (8-10) سنوات. وهذه المدة تميزت بالاستقرار النسبي في قيمة النقود؛ لأن أعداد (القوائم) في محيط التداول كانت قليلة نسبيًا. أما المرحلة الثانية (53-1862م)، فقد صدرت فيها (قوائم) بفئات صغيرة جدًا (10-20) قرشًا، من غير فائدة، وشهدت توسعًا كبيرًا في إصدار القوائم بسبب حرب القرم وما سببته من عجز مالي كبير، حيث بلغت كمية القوائم في الأسواق (1250 مليون) قرش. وقد سبب ذلك اضطرابًا في قيمة الوحدة النقدية، وأصبحت القوائم تتداول بأقل من قيمتها الاسمية (بنصف القيمة وربعها)، الأمر الذي دفع الحكومة إلى سحب القوائم من الأسواق عام (1862م) بالاستعانة بقرض خارجي عن طريق البنك السلطاني العثماني(46) . كما لجأت الحكومة مرة أخرى إلى إصدار (القوائم) أثناء الحرب مع روسيا (1878م)، لمواجهة تكاليف الحرب الباهظة، فأصدرت القوائم بفئات متنوعة (1- 500) قرش، ودفعت بها رواتب الجنود والموظفين، وقبلت أداء الضرائب بها، إلا الكميات الكبيرة التي طرحت (1600 مليون) قرش سببت انخفاضًا حادًا في قيمة (القوائم)، وأصبحت تتداول بأقل من ربع قيمتها، فاضطرت الحكومة إلى سحبها بعد ذلك بثلاث سنوات (1880م) (47).

10- الاقتراض الخارجي: ولم تلجأ الدولة العثمانية إليه إلا بعد فشل جميع الطرق السابقة في معالجة عجز الميزانية؛ لتخوفها من تدخل الدولة الأوروبية المقرضة في شؤونها، إضافة إلى فتاوى شيخ الإسلام المحرمة لمثل هذه القروض الربوية(48). بدأ تفكير الدولة العثمانية بطلب قرض خارجي مع تصاعد تكاليف الحرب مع روسيا عقب احتلالها القرم (1783م)، واتجهت في البداية إلى طلب قرض من المغرب الدولة المسلمة ثم من بريطانيا، ولكنها لم تصل إلى اتفاق مع أي منهما، ولم يتم القرض، ثم تجددت محاولاتها مع الإنجليز عام (1799م) عقب احتلال فرنسا لمصر، وعقب معاهدة (بلطه ليماني Baltalimanı) التجارية (1838م)، ولكن محاولاتها باءت بالفشل مرة أخرى؛ بسبب اضطراب وضعها المالي، وتدني موقعها الائتماني، وارتفاع خطورة إقراضها(49). وفي عام (1852م) تمكن ممثلو الحكومة العثمانية دون الحصول على موافقة السلطان، من إبرام عقد مع شركتين بريطانية وفرنسية للحصول على (50 مليون) فرنك فرنسي لمدة 27 سنة، وتم تسليم الدفعة الأولى من هذا القرض إلى وكيل الحكومة العثمانية في لندن، إلا أن السلطان قام بإبطال هذا العقد، مما كلف الدولة إرجاع الدفعة المستلمة ودفع تعويض (2.2 مليون) فرنك(50).

وبعد عدة محاولات فاشلة تمكنت الحكومة العثمانية عام (1854م) من الحصول على أول قرض خارجي من خلال طرح سندات طويلة الأجل في الأسواق المالية الأوروبية، لتبدأ بذلك حقبة القروض الخارجية التي استمرت إلى قبيل الحرب العالمية الأولى (1914م) (51)، ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى ثلاث مراحل: الأولى (1854-1875م)، حيث استطاعت خلالها الحكومة العثمانية الحصول على 15 قرضًا من المؤسسات المالية الأوروبية، بكفالة فرنسا وبريطانيا مع رهن عدد من

موارد الدولة الهامة كالعائدات السنوية لمصر وجمارك بعض المعابر التجارية. وقد بلغت القيمة الاسمية لمجموع سندات القروض (217 مليون) جنيه استرليني، بمعدل فائدة اسمية (5.6 %)، إلا أن ارتفاع درجة الخطر في هذه القروض اقتطع نصف هذه القيمة تقريبًا على شكل خصوم إصدار وعمولات سمسرة، ولم تتسلم الدولة العثمانية إلا (110 مليون) جنيه استرليني فقط. وبسبب الضغوط المالية المتزايدة أعلنت الحكومة العثمانية عام (1292هـ/1875م) توقفها جزئيًا عن سداد الديون، فيما عرف بـ(قرار رمضان)، الذي نص على أن الأقساط المخصصة لسداد الدين (Coupons) خلال الخمسة السنوات القادمة، سوف يدفع نصفها فقط نقدًا، أما النصف الآخر فسوف يدفع على شكل سندات بفائدة (5%)، ثم لم تلبث الحكومة العثمانية بعد نصف سنة أن أعلنت توقفها الكامل عن السداد (1293هـ/1876م) [52].

والمرحلة الثانية (1876-1881) هي مدة توقف الدولة العثمانية عن سداد ديونها، وقد سبب هذا القرار أزمة مالية في الأسواق المالية الأوروبية، وفقدت الثقة بالسندات العثمانية، كما قوبل باستياء شديد من بعض المفكرين العثمانيين الذين رأوا فيه تقويضًا للتحالف العثماني الأوروبي ضد روسيا. وقد حاولت الحكومة العثمانية في هذه المرحلة بسبب تزايد نفقات الحرب مع روسيا الحصول على قرض خارجي، رغم انخفاض مصداقيتها المالية في السوق المالية الأوروبية، فقامت بطرح سندات بخصم (48%) من قيمتها الاسمية (5 ملايين) جنيه استرليني، وبفائدة اسمية (5%) سنويًا، ورغم هذه الشروط القاسية لم يقبل أحد على شراء هذه السندات، فقام البنك السلطاني العثماني بشرائها عام (1877م). وقد استمرت أثناء هذه الحقبة المفاوضات بين الحكومة العثمانية وحملة السندات من أجل تسوية

الديون، وتمخضت أخيرًا عام (1881م) عن إنشاء هيئة (إدارة الديون العمومية)[53].

وفي المرحلة الثالثة (1881-1914م). استأنفت الدولة العثمانية بعد مفاوضات طويلة ومضنية دفع ديونها بعد تخفيضها وإعادة جدولتها.. ففي عام (1299هـ/1881م) أعلنت الحكومة العثمانية في (قرار المحَرَّم) – نسبة إلى الشهر الذي صدر فيه – إنشاء (إدارة الديون العمومية)، وأسندت إليها مهمة تسوية كافة الديون الداخلية والخارجية. كانت هذه الإدارة تعمل باستقلالية دون أي تدخل من الحكومة العثمانية، تحت إشراف مجلس يتكون من سبعة أعضاء يمثلون الدائنين المحليين والأجانب. وقد خصصت الدولة نحو ثلث إيراداتها العامة لأجل تسوية ديونها، وحولت إلى (إدارة الديون) مسؤولية جباية هذه الإيرادات وسداد أقساط الديون منها، وأهم هذه الإيرادات: الرسوم الستة (رسوم امتياز استخراج الملح، وصناعة التبغ، والمشروبات الكحولية، وصيد السمك، والطوابع، والحرير)، وجزية (بلغاريا) و(الروملي الشرقية) للدولة العثمانية، وغير ذلك[54].

وقد تم أثناء المفاوضات مع الدائنين تخفيض الدين العام (أصل القرض مع فوائده) بنسبة (58%) من (253 مليون) جنيه استرليني إلى (106 مليون) جنيه بفائدة (1%) سنويًا، يتم سداده من إيرادات الموارد المحوّلة إلى (إدارة الديون)، حيث خصص لدفع الفوائد (80%) من الإيرادات المتحصلة، و(20%) الباقية لاسترداد السندات التي قسمت إلى أربعة مجموعات بحسب الأولوية في الاسترداد[55].

أظهرت هيئة (إدارة الديون) كفاءةً عالية في الإشراف على موارد الدخل وجباية إيرادتها، وانتظامًا في سداد أقساط الدين، مما زاد الثقة في السندات العثمانية،

ورفع التصنيف الائتماني للدولة العثمانية، ومكنها من الاقتراض بشروط أفضل من السابق؛ فخلال (1882-1914م) حصلت الحكومة العثمانية على 25 قرضًا من الأسواق المالية الأوروبية بمعدل فائدة اسمية (4%)، بلغت القيمة الاسمية لهذه القروض (151 مليون) جنيه استرليني، تسلمت منها الدولة (133 مليون) جنيه تقريبًا، بينما اقتطع الباقي (12%من القيمة الاسمية) على شكل خصوم إصدار[56].

وبذلك يكون مجموع ما اقترضه الدولة العثمانية من الخارج خلال (1854-1914م) حوالي (370 مليون) جنيه، بقي منه عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (143 مليون) جنيه. أرغمت ظروف الحرب الدولة العثمانية على تعليق عمل (إدارة الديون) وعدم دفع أقساط الديون إلا تلك المستحقة لحليفتها ألمانيا، وبعد هزيمتها في الحرب استأنفت الدولة العثمانية دفع ديونها إلى الدول المنتصرة مع إعفائها من نصيب ألمانيا والمجر من تلك الديون، ولكنها لم تلبث أن توقفت عن السداد عام (1923م) مطالبة بتحمل الدول التي استقلت بعد الحرب جزءًا من هذه الديون، ولم ترجع إلى السداد إلا بعد انحلال الدولة العثمانية ونشوء الجمهورية التركية. بلغ الدين العام العثماني عند انحلال الدولة حوالي (118 مليون) جنيه استرليني، قبلت تركيا تحمل (65%) منه، أي حوالي (77 مليون) جنيه، ووزع الباقي على الدول المستقلة عن الدولة العثمانية[57].

الخاتمة

حرصت الدولة العثمانية على إبقاء خزينتها عامرة بالأموال؛ إدراكًا منها بأهمية ذلك في استقرار الملك وحفظ السلطنة؛ فلا ملك إلا بالرجال، ولا رجال إلا بالمال،

ومن أجل ذلك تنوعت الضرائب والرسوم التي فرضتها الدولة على الرعية، وشملت كافة النشاطات الاقتصادية الزراعية والحرفية والتجارية. ورغم وفرة موارد الدولة العثمانية فإنه لم يكن يصل منها إلى الخزينة المركزية إلا الثلث تقريبًا، وذلك بسبب أسلوب الإدارة اللامركزية الذي كان متبعًا؛ حيث يعطى صاحب الإقطاع (التيماري) والإداريون المحليون حق جباية العوائد وصرفها محليًا، مع التزامهم بإرسال مبلغ مقطوع سنويًا إلى العاصمة. كما اهتمت الإدارة العثمانية بالرقابة المالية على موظفي الدولة وجباة الضرائب، وأنشأت لذلك عدة أقلام (دوائر مالية) تقوم بتسجيل الإيرادات والمصروفات (الدخل والخرج بالتعبير العثماني) وتقييدها في العديد من السجلات والدفاتر، من أبرز هذه الدفاتر تلك التي تقيد الأموال النقدية المحولة إلى الخزينة المركزية والخارجة منها، وهي التي أطلق عليها المؤرخون (الميزانية العثمانية).

وقد بينت الدراسة أن أهم الموارد التي كانت تحول للخزينة المركزية هي: الجزية التي تؤخذ من رعايا الدولة غير المسلمين، والعوارض الديونية التي كانت تجبى نقدًا فقط، دون تلك التي تجبى عينًا أو يطلب فيها تقديم خدمات بدنية للدولة، وكذلك الموارد المملوكة للدولة (المقاطعات) التي كانت تدار بطريق الالتزام أو الأمانة. كما أظهرت أن أهم مصروفات الخزينة كانت: مواجب الجنود وموظفي الدولة، ونفقات القصر السلطاني وتأمين السلاح والعتاد للجيش، ومخصصات سداد ديون الدولة التي زادت بشكل كبير في القرن التاسع عشر.

كما بينت الدراسة أن الميزانية العثمانية لم تشهد حالات حادة من العجز حتى أواخر القرن السادس عشر، حيث أصبح العجز بعدها سمة عامة للميزانيات العثمانية حتى انحلال الدولة، وكانت تكمن وراء هذا الأمر عدة أسباب من أهمها:

فقدان كثير من البلاد الغنية بالموارد الاقتصادية نتيجة الحروب الخاسرة، وفساد أنظمة جباية الموارد وتعدد الوسطاء الماليين بين الدولة ومصادر دخلها، والنفقات الباهظة لعملية الإصلاح التي بدأت أواخر القرن الثامن عشر، والتكاليف العسكرية المتزايدة اللازمة لإعداد الحملات وتموينها، وكذلك الغرامات الحربية التي تحملتها الدولة.

وأشارت الدراسة إلى عدة أساليب لجأت إليها الدولة العثمانية لتغطية عجز ميزانيتها، منها: مصادرة أموال رجال الدولة، وتأخير دفع الرواتب للجند والموظفين، والزيادة في مقادير الضرائب واستحداث أنواع جديدة تحت اسم (العوارض)، والقيام بعدة إصلاحات في نظام جباية الضرائب بحيث تزيد الحصة التي تحصل عليها الخزينة المركزية كتعميم نظام الالتزام على حساب الإقطاع، ومن ذلك أيضًا خفض عيار السكة (Debasement)، وإصدار عملة ورقية غير مغطاة سميت (القوائم)، وكذلك الاقتراض الداخلي من الصرافين وكبار التجار إما قرضًا مباشرًا أو من خلال نظام (المالكانه) و(الأسهام)، وأخيرًا الاقتراض الخارجي من الأسواق المالية الأوروبية، حيث بلغ مجموع ما استقرضته الدولة من الخارج خلال (1854-1914م) حوالي (350 مليون) جنيه استرليني.

الهوامش:

(1) مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1964م، ص272.

(2) إنالجيك، خليل، الدولة العثمانية: الاقتصاد والمجتمع (1300-1600)، في: إنالجيك وكواترت، *التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية*، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2007م، 132/1، 219-220؛ ساحلي أوغلو، خليل، مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسيكا، إستانبول، 2000م، ص253.

(3) ساحلي أوغلو، خليل، ميزانيات الشام في القرن السادس عشر، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسيكا، إستانبول، 2000م، ص20-21.

(4) Masters, B. "Jizya," In: Ágoston, & Masters, (eds.), *Encyclopedia of the Ottoman Empire*, New York: Facts on File, p. 303.

(5) Özvar, E. "Budgets", In: *Encyclopedia of the Ottoman Empire*, p. 97.

(6) Turgay, Uner, "Iâne-i cihâdiyye: A Multi-Ethnic, Multi-Religious Contribution to Ottoman War Effort," in: *Studia Islamica*, No. 86, 1986, pp. 115-118.

(7) Özvar, E. "Budgets", *op. cit.*, p. 97.

(8) Cakır, Baki, "mukataa," In *Encyclopedia of Ottoman Empire*, p. 396; Darling, LT. Revenue-raising and legitimacy, Leiden: EJ Brill, p. 123.

(9) Özvar, E. "Budgets", *op. cit.*, p. 97.

(10) Özvar, E. "Budgets", p. 97.

(11) ساحلي أوغلو، مصدر سابق، ص268، إنالجيك، مصدر سابق، 156/1؛ Özvar, E. "Budgets", p. 97.

(12) انظر: مراد، مالية الدولة، ص298؛ الخصاونة، محمد، المالية العامة: النظرية والتطبيق، دار المناهج، الأردن، ط1، 1434هـ/2014م، ص170؛ Baumol, W. & Blinder, A. Macroeconomics: Principles and policy, Cengage Learning, Ohio, USA, 11th ed., 2009, p.303.

(13) إنالجيك، مصدر سابق، 141/1.

(14) غب، هاميلتون، وبوون، هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد إيبش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 1434هـ/2012م، 37/2.

(15) Cezar, Yavuz. "From financial crisis to the structural change: The case of the Ottoman empire in the eighteenth century," in: *Oriente modern*, Vol. 79, No. 1, 1999, p.49; Özvar, E. "Budgets", *op. cit.*, p. 98.

(16) ساحلي أوغلو، مالية الدولة العثمانية، ص281؛ كواترت، دونالد، عصر الإصلاحات 1812-1914، في: إنالجيك وكواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 2/498-500.

(17) Serim, Nilgün, "The Causes of the Financial Crisis," in: *Çanakkale Onsekiz Mart Üniversitesi Yönetim Bilimleri Dergisi*, vol. 10, No. 20, 2012, p. 184.

(18) ماك غوان، بروس، عصر الأعيان (1699-1812م)، في: إنالجيك وكواترت (محرران)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 2/433؛ Çizakça, A comparative evolution of business partnerships, p. 165-167, Pamuk, "The evolution of financial institutions," p.17.

(19) Pamuk, Sevket, "The evolution of institutions of state finance in the Ottoman Empire, 1500-1800," in: *XIV International Economic History Congress*, Helsinki, 2006, P. 23.

(20) Finkel, Caroline, "The Costs of Ottoman Warfare and Defence,", in: Bryer & Ursinus (eds.) *Byzantinische Forschungen XVI*, Amsterdam, 1991, pp. 94-95; Murphey, Rhoads, Ottoman Warfare 1500-1700, UCL Press, London, UK, 1999, pp. 50-103.

(21) ساحلي أوغلو، مالية الدولة العثمانية، ص272؛ Finkel, "The Costs of Ottoman Warfare,", p. 92-93; Ágoston, Gábor, "Warfare," in: *Encyclopedia of the Ottoman Empire*, p. 593-4.

(22) Inalcik, Halil, "Military and fiscal transformation of the Ottoman Empire, 1600-1700," In *Archivum Ottomanicum VI*, Germany, 1980, p. 311; Ágoston, Gábor, "Ottoman warfare in Europe 1453–1826," In: Black, J. (ed.), *European Warfare 1453–1815*, Macmillan Education, UK, 1999, p. 122; Finkel (1991), *Ibid.*, p. 93-94 .

(23) طقوش، محمد سهيل، تاريخ العثمانيين، دار النفائس، بيروت، ط3، 1434هـ/2013م، ص306-314، 446-450، 541-552؛ Aksan, Virginia, "War and Peace," in: Faroqhi, S. (ed.) *History of Turkey vol. 3, The Later Ottoman Empire, 1603-1839*, Cambridge Univ. Press, UK, 2006, pp. 85-87; Ágoston, "Ottoman warfare", pp. 139-142.

(24) Shaw & Shaw, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge Univ. Press, UK, 1976-77, 1/267, 2/32, 191, 223, 303.

(25) ساحلي أوغلو، خليل، سنو الازدلاف أو أزمات الامبراطورية العثمانية المالية، تعريب: عبد الجليل التميمي، في: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إرسيكا، إسطنبول، 2000م، ص91-106.

(26) ساحلي أوغلو، سنو الازدلاف، ص104، 109، 113، 117.

(27) آق كوندوز، الدولة العثمانية المجهولة، ص284؛ Elitaş, C. *et al.*, Accounting Method Used by Ottomans, Ministry of Finance, Ankara: Turkey, 2008, p. 420.

(28) ساحلي أوغلو، سنو الازدلاف، ص95، 104-105.

(29) ساحلي أوغلو، مالية الدولة العثمانية، ص273؛ Elitaş, C. *et al.* (2008), *op. cit.*, p. 417.

(30) هي ما يقفه السلطان ورجال الدولة من أموال بيت المال على المصالح العامة. [الزرقا، أحكام الأوقاف، ص98]

(31) Orbay, Kayhan, "Ottoman Central Administration and War Finance, Late 17th Century", in: *XIV International Economic History Congress*, Helsinki, 2006, pp. 12-18.

(32) أورطايلي، النظم الإدارية في عهد التنظيمات، 326/1؛ Elitaş, C. *et al.* (2008), *op. cit.*, p. 418; Pamuk, (2004) "The evolution of financial institutions", p.18.

(33) Elitaş, C. *et al.* (2008), *Ibid.*, p. 421; Pamuk, Şevket, "money and monetary system", in: *Encyclopedia of the Ottoman Empire*, p. 393.

(34) باموك، شوكت، النقود في الإمبراطورية العثمانية، في: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، 742/2، 746، 758، 772؛ Pamuk, "money and monetary system", p. 393.

(35) Elitaş, C. *et al.* (2008), *op. cit.*, p. 421; Orbay, (2006), *op. cit.*, p. 9 .

(36) إنالجيك، مصدر سابق، 169/1؛ باموك، التاريخ المالي، ص166؛ Orbay, (2006), *op. cit.*, p.20.

(37) Tunçsiper, Bedriye, *et al.*, "Ottoman Empire's Debt Management in 19th Century & Role of the Galata Bankers (1838-1881)", *The Balkan Countries 1st International Conference on Accounting and Auditing*, Edirne, Turkey, 2007, pp. 4-10.

(38) ساحلي أوغلو، سنو الازدلاف، ص114-118.

(39) Darling, Linda, "Public finances: the role of the Ottoman centre", in: Faroqhi, S. (ed.) *History of Turkey vol. 3*, Cambridge Univ. Press, UK, 2006, pp. 126-129; Çizakça, Murat, "Evolution of Domistic Borrowing in the Ottoman Empire", in: Cottrell, P. (ed.), *East meets west: banking, commerce, and investment in the Ottoman Empire*, Ashgate Publishing, UK, 2008, pp. 3-8..

(40) Çizakça, A Comparative Evolution of Business Partnerships, pp. 179-183.

(41) باموك، التاريخ المالي، ص347؛ Darling, (2006). *op. cit.*, p. 130.

(42) Çizakça, Murat, Islamic Capitalism and Finance, Edward Elgar Publishing, London, 2011, p.71.

(43) Darling, (2006), *op. cit.*, p.130; Çizakça, Murat, "Risk Sharing and Risk Shifting: an Historical Perspective", *Borsa Istanbul Review*, vol. 14, No. 4, 2014, p. 193 .

(44) كوتوك أوغلو، البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية، 653/1؛ Çizakça, (2008), *op. cit.*, pp. 6-8; Cezar, (1999), *op. cit.*, p. 53-54.

(45) كوتوك أوغلو، البنية الاقتصادية، 653/1؛ Davison, Roderic H. "The First Ottoman Experiment with Paper Money", in: *Essays in Ottoman and Turkish history, 1774-1923*, University of Texas Press, Texas, USA, 1990, pp. 61-64.

(46) باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ص379؛ Davison, (1990), *Ibid.*, pp. 61-68.

(47) باموك، التاريخ المالي ، ص380.

(48) Birdal, Murat, The Political Economy of Ottoman Public Debt, IB Tauris, London, 2010, p. 25; Bildirici, Melike, *et al.*, "An Empirical Analysis of Debt Policies .. in the Ottoman Empire", *Applied Econometrics and International Development*, Vol.8, No.2, 2008, p. 83.

(49) كوتوك أوغلو، مصدر سابق، 655/1.

(50) Al, Hüseyin, "Debt and Public Debt Administration", *Ency. of Ottoman Empire*, p. 180.

(51) Bildirici, *et al.*, (2008), *op. cit.*, p. 84.

(52) Bridal, (2010), *op. cit.*, pp. 26-29; Al, Hüseyin, (2009), op. cit., p.181; *Ozekicioglu, Seda,* "First Borrowing Period at Ottoman Empire", *Business and Economic Horizons*, Vol.3, No.3, 2010, p. 33-36.

(53) Wynne, William H, State Insolvency and Foreign Bondholders, New Haven, Yale University Press, 1951, vol. 2, pp. 417-433; Bridal, (2010), *Ibid.*, pp. 41-43; Eldem, (2005), "Ottoman financial integration with Europe", pp. 440-442.

(54) ضاهر، يوسف أفندي، المالية العثمانية، مجلة المشرق، بيروت، السنة 5، العدد 13، 1902م، ص598-602؛ Wynne, (1951), *Ibid.*, pp. 435-444.

(55) Wynne, (1951), *Ibid.*, pp. 444-454; Bridal, (2010), *Ibid.*, pp. 52-57.

(56) Bridal, (2010), *Ibid.*, pp. 85-92.

(57) Al, Hüseyin, "Debt and Public Debt Administration", p. 180; Moore, Lyndon & Kaluzny, Jakun, "Regime change and debt default: the case of Russia, Austro-Hungary, and the Ottoman empire following World War One", *Explorations in Economic History*, 42 (2), 2005, p.255.